

هذه الصيغ الأدائية الثلاث تختزل لنا الأجناس الثلاثة التي نميز من خلالها الكلام العربي. وإذا كانت الصيغة الأولى «الإنشاد» خالصة للشعر (الذي يدخل ضمن القول)، فإن الصيغتين «التحديث» و«الإخبار» ملتبستان في الاستعمال العربي، ذلك لأنهما في أسانيد كتب الحديث النبوي والأدب تتداخلان وتتناوبان، الشيء الذي يجعل استعمالهما يشي بترادفهما. ويتضح من استعمالنا هنا أننا نفرق بين مدلول كل منهما، فالحديث ليس الخبر، ونستأنس هنا بما قاله التهانوي بصدد كل منهما للتوضيح والتمييز.

يقول التهانوي: «التحديث لغة الإخبار، وعند المحدثين إخبار خاص بما سمع من لفظ الشيخ، أي إخبار خاص بحديث سمع الراوي بلفظه من الشيخ، وهو الشائع عند المشاركة (...)» وأما غالب المغاربة، فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد. فعلى القول الشائع يحمل ما إذا قال حدثنا على السماع من الشيخ، وفيما إذا قال أخبرنا على سماع الشيخ، وكلاهما أي التحديث والإخبار عندهم من صيغ الأداء...» (ص282).

يتضح لنا من خلال التمييز الشائع بين الصيغتين، كما يبرز ذلك التهانوي، أن الحديث يتصل بقول الشيخ، وأن الخبر يتعلق بما يرويه الشيخ، أي أن الحديث قول مباشر يضطلع به المتكلم، في حين نجد الخبر يقوم به الراوي، وتبعاً لذلك نجد الخبر يختلف عن الحديث، اختلاف المتكلم عن الراوي. لكن هذا الاختلاف لا يلغي التداخل بينهما. فكما بينا أعلاه التداخل بين الشعر، والحديث والخبر، نجده يتحقق كذلك بين الحديث والخبر. وتقدم لنا العديد من النصوص هذا التداخل بينهما الشيء الذي يجعل من الصعوبة تمييز جنسية نص ما، وتصنيفه ضمن جنس الحديث أو الخبر. لكن اعتماد مبدأ الهيمنة، واشتغال الصيغتين (القول والإخبار) كفيل بجعلنا نحدد الجنسية بدقة على نحو ما سنبين عندما نتحدث عن الأنواع، وبالأخص الأنواع المختلطة.

2.1.2.4. نخلص من هذا الطرح أننا بانطلاقنا من صيغتي الكلام (القول والإخبار)، وبالنظر إلى الأداة (شعر - نثر)، وإلى وضع صاحب الكلام (المتكلم - الراوي) نميز بين ثلاثة أجناس هي: الشعر والحديث والخبر. وأن كل كلام العرب يدخل بهذا الشكل أو ذاك ضمن هذا الجنس أو ذاك، كان من الممكن أن